

Distr.: General
18 July 2022
Arabic
Original: English



الدورة السابعة والسبعون

البند 100 (ر) من جدول الأعمال المؤقت*

نزع السلاح العام الكامل

أمن منغوليا الدولي ومركزها كدولة خالية من الأسلحة النووية

تقرير الأمين العام

موجز

يتضمن هذا التقرير عرضاً لما استجد من تطورات وما قدمته الأمانة العامة وهيئات الأمم المتحدة ذات الصلة من مساعدات إلى منغوليا، على نحو ما أفادت به منغوليا والأمانة العامة وتلك الهيئات، منذ صدور التقرير السابق عن هذا الموضوع (A/75/204) في تموز/يوليه 2020.

وخلال الفترة قيد الاستعراض، ظلت منغوليا تحظى باعتراف دولي بمركزها كدولة خالية من الأسلحة النووية واستمرت في الترويج لسائر أهداف نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين. وواصلت منغوليا السعي إلى ترسيخ الطابع المؤسسي لمركزها كدولة خالية من الأسلحة النووية.

وتلقت منغوليا، حكومة وشعباً، المساعدة من إدارات الأمم المتحدة ووكالاتها وصناديقها وبرامجها، بما في ذلك برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومكتب الممثلة السامية لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية.



الرجاء إعادة استعمال الورق

* A/77/150

180822 310722 22-11141 (A)



المحتويات

الصفحة

3		أولا - مقدمة
3		ثانيا - الأنشطة المتصلة بأمن منغوليا الدولي ومركزها كدولة خالية من الأسلحة النووية
4		ألف - التدابير المتخذة على الصعيد الدولي
4		باء - التدابير المتخذة على الصعيد الإقليمي
5		جيم - التدابير المتخذة على الصعيد الوطني
6		ثالثا - الحواجب غير النووية لأمن منغوليا الدولي
6		ألف - الأمن الاقتصادي
8		باء - الأمن البشري
9		جيم - الأمن البيئي
10		دال - خلاصة
10		رابعا - المساعدة المقدمة من كيانات الأمم المتحدة
10		ألف - برنامج الأمم المتحدة للبيئة
12		باء - مكتب الممثلة السامية لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية
15		خامسا - خلاصة

أولا - مقدمة

1 - دعت الجمعية العامة، في قرارها 41/75 المتعلق بأمن منغوليا الدولي ومركزها كدولة خالية من الأسلحة النووية، الدول الأعضاء إلى مواصلة التعاون مع منغوليا في اتخاذ التدابير الضرورية لتوطيد وتعزيز استقلال منغوليا وسيادتها وسلامتها الإقليمية وحرمة حدودها واستقلال سياستها الخارجية وأمنها الاقتصادي وتوازنها الإيكولوجي ومركزها كدولة خالية من الأسلحة النووية. وناشدت الجمعية أيضا الدول الأعضاء في منطقة آسيا والمحيط الهادئ أن تدعم الجهود التي تبذلها منغوليا للانضمام إلى الترتيبات الأمنية والاقتصادية القائمة في هذا الشأن على الصعيد الإقليمي. وطلبت الجمعية العامة كذلك إلى الأمين العام وهيئات الأمم المتحدة المعنية مواصلة تقديم المساعدة إلى منغوليا لاتخاذ التدابير الضرورية المذكورة آنفا، وطلبت إلى الأمين العام أن يقدم إليها في دورتها السابعة والسبعين تقريرا عن تنفيذ هذا القرار.

2 - ويقدم هذا التقرير استجابة لذلك الطلب ويستند إلى ما ورد من معلومات حتى الآن عن تنفيذ القرار من منغوليا وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ومكتب الممثلة السامية لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية.

ثانيا - الأنشطة المتصلة بأمن منغوليا الدولي ومركزها كدولة خالية من الأسلحة النووية

3 - يعرض هذا الفرع المعلومات التي قدمتها منغوليا بشأن الأنشطة المتصلة بأمنها الدولي ومركزها كدولة خالية من الأسلحة النووية خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

4 - ولقد بذلت منغوليا جهودا كبيرة لتعزيز السلام والأمن الدوليين وحققت نجاحا في السنوات الثلاثين الماضية منذ أن أعلنت أراضيها منطقة خالية من الأسلحة النووية.

5 - ونشرت منغوليا منذ عام 2002 ما يقرب من 20 000 من القبعات الزرق في 13 عملية من عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في ثلاث قارات مختلفة. وهي تحتل مرتبة عالية عالميا من حيث نصيب الفرد من نشر حفظة السلام وعدد الأفراد العسكريين.

6 - وبادرت منغوليا إلى اقتراح أن تتخذ الجمعية العامة قرارات فيما يتعلق بحقوق الشعوب في السلام، وأسبوع نزع السلاح، وتوفير التعليم للجميع، والتعاونيات، والمرأة الريفية، وحقوق البلدان النامية غير الساحلية، وتعزيز الإصلاحات الديمقراطية، والتعليم من أجل الديمقراطية، ونجحت في الترويج لاتخاذ هذه القرارات.

7 - ويصادف عام 2022 الذكرى السنوية الثلاثين لاكتساب منغوليا مركز دولة خالية من الأسلحة النووية. وواصلت منغوليا بذل جهودها لإضفاء الطابع المؤسسي على مركزها وتأمين الضمانات المناسبة من الدول الحائزة للأسلحة النووية.

8 - ونظرت الجمعية العامة في المسألة المتصلة بمركز منغوليا كدولة خالية من الأسلحة النووية واتخذت القرارات في هذا الصدد كل سنتين منذ عام 1998.

- 9 - وسعيا من منغوليا إلى تأكيد التزامها الراسخ مجددا بعالم خال من الأسلحة النووية ودعما منها لكل جهد يبذله المجتمع الدولي في هذا الصدد، فإنها انضمت رسميا إلى معاهدة حظر الأسلحة النووية وهي ملزمة بها قانونا منذ 10 آذار/مارس 2022.
- 10 - ويتضمن هذا التقرير الأنشطة المضطلع بها على مدى العامين الماضيين لتنفيذ قرار الجمعية العامة 41/75.
- 11 - ومنذ صدور التقرير السابق عن تنفيذ قرار الجمعية العامة 44/73 في تموز/يوليه 2020، واصلت حكومة منغوليا جهودها الرامية إلى تعزيز أمنها الوطني والترويج لمواصلة تنفيذ القرار على الصعيدين الدولي والإقليمي.

ألف - التدابير المتخذة على الصعيد الدولي

- 12 - اعتمد برلمان منغوليا مشروع قانون للانضمام إلى معاهدة حظر الأسلحة النووية في 22 تشرين الأول/أكتوبر 2021. وأودعت منغوليا صك انضمامها لدى الأمين العام في 10 كانون الأول/ديسمبر 2021. وأضحت منغوليا ملزمة قانونا بالمعاهدة منذ 10 آذار/مارس 2022 وكانت الدولة السابعة والخمسين التي تصدق عليها أو تنضم إليها. ويعزز الانضمام إلى المعاهدة موقف منغوليا بشأن نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي ويلبي المصالح الأساسية لأمنها القومي.
- 13 - وعملت منغوليا في الفترة من أيار/مايو 2018 إلى نيسان/أبريل 2022 بصفتها منسقا للمؤتمر الرابع للمناطق الخالية من الأسلحة النووية ومنغوليا. وكان من المقرر في البداية عقد المؤتمر الرابع للمناطق الخالية من الأسلحة النووية ومنغوليا في 24 نيسان/أبريل 2020، وفقا للقرار 71/73. بيد أن الجمعية العامة قررت تأجيله إلى موعد لاحق تقررته الجمعية في دورتها السادسة والسبعين بسبب الحالة المتصلة بجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19).
- 14 - وعلى الرغم من تأجيل العديد من الأنشطة العالمية والإقليمية في الفترة المشمولة بالتقرير بسبب الجائحة، شاركت منغوليا بطريقة افتراضية في أنشطة دولية مختلفة، بما في ذلك المناسبات التي عقدتها الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وبنيت قدرتها على تنفيذ التزاماتها المتعلقة بالضمانات.

باء - التدابير المتخذة على الصعيد الإقليمي

- 15 - تنظم منغوليا، منذ عام 2014، حوار أولان باتار بشأن الأمن في شمال شرق آسيا، وهو مؤتمر دولي يهدف إلى إنشاء آلية حوار فعالة في المنطقة. وعلى الرغم من تعليق أعمال المؤتمر في عامي 2020 و 2021 بسبب جائحة كوفيد-19، استضافت منغوليا حوار أولان باتار السابع في 23 و 24 حزيران/يونيه 2022 في أولان باتار. وستشارك الأمانة العامة للأمم المتحدة ومنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في المؤتمرين على مستوى كبار المسؤولين.
- 16 - وشاركت منغوليا في مؤتمر الأطراف في تعديل اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية في مقر الوكالة الدولية للطاقة الذرية في فيينا، في الفترة من 28 آذار/مارس إلى 1 نيسان/أبريل 2022. وكان هذا المؤتمر أول مؤتمر يستعرض تنفيذ الاتفاقية بصيغتها المعدلة. وشارك في المؤتمر ممثلون عن 106 أطراف في تعديل الاتفاقية. وبالإضافة إلى ذلك، شاركت 17 دولة طرفا في الاتفاقية، بما في ذلك منغوليا، بصفة

مراقب، من دون أن تكون أطرافاً في التعديل. وحضرت المؤتمر بصفة مراقب سبع دول ليست أطرافاً في الاتفاقية. وخلال المؤتمر، تبادلت وفود الأطراف في تعديل الاتفاقية خبراتها فيما يتعلق بتنفيذ التعديل، بما في ذلك الخطوات المتخذة لضمان الحماية المادية للمرافق النووية والمواد النووية، والجهود المبذولة لزيادة التعاون الدولي، والإجراءات المنفذة لتجريم الجنايات التي لها صلة بالمواد أو المرافق النووية.

جيم - التدابير المتخذة على الصعيد الوطني

17 - المكتب التنفيذي للجنة الطاقة النووية هو السلطة الحكومية المسؤولة عن تنفيذ الضمانات في منغوليا. وتنفذ اللجنة الرقابة التنظيمية فيما يتعلق بالضمانات على الصعيد الوطني من خلال إنشاء وصيانة نظام لحصر المواد النووية ومراقبتها، وتزويد الوكالة الدولية للطاقة الذرية بمعلومات محددة بشأن المواد والمرافق والمواقع النووية خارج المرافق والأنشطة في هذا المجال، وإتاحة إمكانية الوصول إلى الوكالة لأغراض عمليات التفتيش والتحقق من المعلومات عن التصميم. وتتعاون اللجنة مع الوكالة لتنفيذ الضمانات وتطوير الهياكل الأساسية القانونية والتنظيمية اللازمة فيما يتعلق بالضمانات ولتعزيز النظام الحكومي لحصر المواد النووية ومراقبتها.

18 - والمكتب التنفيذي للجنة الطاقة النووية مسؤول عن تقديم إعلانات منغوليا بشأن البروتوكول الإضافي وجمع جميع المعلومات ذات الصلة من المنظمات ذات الصلة في نطاق البروتوكول الإضافي.

19 - وتقدم منغوليا معلومات عن طائفة أوسع من المواد أو الأنشطة المتعلقة بدورة الوقود النووي. ويشمل ذلك ما يلي: أعمال البحث والتطوير في مجال دورة الوقود التي لا تنطوي على مواد نووية؛ والحركات في جميع المباني في الموقع؛ وأنشطة التصنيع المتصلة بالمجال النووي؛ وقدرات مناجم اليورانيوم ومنشآت تركيزه ومنشآت تركيز الثوريوم؛ والمخزونات من المواد المصدرة غير المناسبة للتخصيب أو تصنيع الوقود، سواء في الاستخدامات النووية أو غير النووية؛ والواردات/الصادرات؛ والمواد النووية المعفاة من الضمانات للأغراض غير النووية أو النفايات التي تحتوي على مواد نووية والتي أنهيت الضمانات بشأنها؛ وصادرات وواردات المعدات المصممة لأغراض خاصة والمواد غير النووية؛ وخطتها العشرية لتطوير دورة الوقود النووي.

20 - وفي إطار الجهود المبذولة لتحسين الإطار القانوني، وضعت اللجنة قواعد تنظيمية تتعلق بمراقبة حصر المواد النووية تمت الموافقة عليها بموجب القرار الحكومي رقم 229، المؤرخ 23 كانون الأول/ديسمبر 2020.

21 - وللحماية المادية للمواد النووية المستخدمة في الأغراض السلمية دور حيوي في دعم الأهداف العالمية لعدم الانتشار النووي ومكافحة الإرهاب. وإدراكاً منها لأهمية الحماية المادية، تستعد منغوليا، وهي دولة تملك كميات محدودة من المواد النووية، للانضمام إلى تعديل اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية.

22 - وفي عام 2015، وافق برلمان منغوليا على القرار رقم 60 المتعلق بتعزيز مركز البلد كدولة خالية من الأسلحة النووية. وتنص المادة 3 من القرار على أنه ينبغي للحكومة أن تنضم إلى الاتفاقيات والبروتوكولات التالية: اتفاقية الأمان النووي (1994)؛ والاتفاقية المشتركة بشأن أمان التصرف في الوقود المستهلك وأمان التصرف في النفايات المشعة (1997)؛ وتعديل اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية؛ والبروتوكولات المعدلة المتعلقة بالكميات الصغيرة. وتستعد منغوليا للانضمام إلى الاتفاقيات والبروتوكولات الدولية المذكورة أعلاه، وتتعاون وتعمل مع الوكالات الحكومية ذات الصلة في هذا المجال.

23 - وعلاوة على ذلك، قدمت حكومة منغوليا في 30 حزيران/يونيه 2021 مشروع قانون بشأن الأمن السيبراني ومشاريع قوانين تكميلية إلى مجلس الدولة الأعلى (أو البرلمان). وفي 17 كانون الأول/ديسمبر 2021، وافق مجلس الدولة الأعلى على مشروع قانون الأمن السيبراني في جلسته العامة.

ثالثاً - الجوانب غير النووية لأمن منغوليا الدولي

24 - يستند هذا الفرع إلى المعلومات الواردة حتى الآن من منغوليا بشأن التدابير المتخذة خلال الفترة المشمولة بالتقرير من أجل تعزيز الجوانب غير النووية للأمن لأنها تشكل جزءاً لا يتجزأ من مفهوم الأمن القومي لمنغوليا.

ألف - الأمن الاقتصادي

25 - في سياق جائحة كوفيد-19 وبهدف دعم منغوليا، وافق صندوق النقد الدولي في حزيران/يونيه 2020 على طلب للحصول على مساعدة مالية طارئة في إطار مرفق التمويل السريع، بحيث تتمكن الحكومة من تلبية الاحتياجات العاجلة للميزانية وميزان المدفوعات. وبسبب أزمة كوفيد-19 واختلالات سلسلة الإمداد، انكمش اقتصاد منغوليا في عام 2020 بنسبة 4,4 في المائة. وساهمت حملة تطعيم ناجحة في عام 2021 في تحقيق نمو بنسبة 1,4 في المائة. بيد أن توقعات النمو لعام 2022 تبقى متواضعة لأن اقتصاد البلد غير الساحلي لا يزال عرضة للصدمات الخارجية، مثل إغلاق الحدود الذي يؤثر على الصادرات وتدابير النزاع المسلح المستمر في أوكرانيا.

26 - ونفذت حكومة منغوليا عدة سياسات وبرامج هامة لدعم قطاعات محددة من الاقتصاد. واعتمد برلمان منغوليا سياسة رؤية عام 2050 المبنية على أساس أهداف التنمية المستدامة التي تحدد مساراً للتنمية على المدى الطويل. وفي كانون الأول/ديسمبر 2021، اعتمد البرلمان أيضاً سياسة الإنعاش الجديدة، وهي خطة مدتها 10 سنوات لتعزيز استقلال البلد الاقتصادي والتخفيف من الآثار السلبية لجائحة كوفيد-19 وعدم الاستقرار الجيوسياسي. وتعطي هذه السياسة الأولوية للمجالات الستة التالية: الموانئ الحدودية، والطاقة، والتصنيع، والمناطق الحضرية والريفية، والتنمية الخضراء، وفعالية الحكومة.

27 - ويظل تيسير التجارة والنقل العابر في صدارة جدول أعمال حكومة منغوليا. وتقوم الحكومة بتوسيع نطاق الجهود الرامية إلى تطوير الموانئ الجافة في منغوليا. وفي نيسان/أبريل 2022، وافق برلمان منغوليا على الاتفاق الإطاري المتعلق بتيسير التجارة اللاورقية عبر الحدود في منطقة آسيا والمحيط الهادئ.

28 - وقدم رئيس منغوليا، أوخنا خوريلسوخ، مبادرة المرور العابر في منغوليا (Mongolia Transit)، الواردة في خطة عمل الحكومة للفترة 2020-2024، لتطوير الهياكل الأساسية وقدرات العبور. ووقعت منغوليا والصين والاتحاد الروسي في عام 2016، بدعم من اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، الاتفاق الحكومي الدولي بشأن النقل الدولي البري على طول شبكة الطرق الرئيسية الآسيوية. وساعد الاتفاق في تنشيط قطاع النقل بين البلدان، الذي كان قد تباطأ بسبب جائحة كوفيد-19. ولزيادة حجم السلع الأساسية من صادراتها، تقوم منغوليا بوضع مشاريع جديدة للسكك الحديدية من خلال نماذج مالية مختلفة.

- 29 - وفي إطار برنامج الممر الاقتصادي المتفق عليه في عام 2016 الذي يهدف إلى تحسين حركة التجارة والممر العابر، أعطت منغوليا والصين والاتحاد الروسي الأولوية لتعزيز ممر السكك الحديدية المركزي، بحيث تزداد حركة المرور بين شبكتي الطرق الآسيوية السريعة AH3 و AH4.
- 30 - وفي بداية عام 2022، أنهت شركة غازبروم (Gazprom) دراسة جدوى أولية مشتركة لبناء خط أنابيب غاز عبر أراضي منغوليا لتوريد الغاز من الاتحاد الروسي إلى الصين.
- 31 - ومن المتوقع أن يؤدي اتفاق منظمة التجارة العالمية المتعلق بتيسير التجارة، الذي يتضمن أحكاماً بشأن تسريع حركة السلع، بما في ذلك السلع العابرة، والإفراج عنها وتخليصها عبر الحدود، إلى خفض تكاليف التجارة للبلدان غير الساحلية بشكل كبير. ولذلك، تبذل منغوليا جهوداً نشطة لتنفيذ الاتفاق، حيث بلغ معدل تنفيذه حتى تاريخ اليوم 79,8 في المائة. وبالتعاون مع مجموعة البنك الدولي، نفذت منغوليا مشروع بوابة منغوليا للمعلومات التجارية، الذي أطلق في 11 كانون الأول/ديسمبر 2020. ويجري أيضاً التحضير لإنشاء نظام النافذة الوحيدة في إطار المشروع الإقليمي لتحسين خدمات الحدود التابع لمصرف التنمية الآسيوي. وفي إطار المشروع، يجري تجديد وتحسين مباني ومرافق ومعدات نقاط التفتيش الحدودية في ألتانبولاغ وبيشيغت وزامين عود.
- 32 - وتعلق منغوليا أهمية كبيرة على تنفيذ خريطة الطريق الرامية إلى التعجيل بتنفيذ برنامج عمل فيينا، الذي يوفر خريطة شاملة لأنشطة ومسؤوليات المنظمات الدولية والإقليمية في سبعة مجالات ذات أولوية تتصل بالبلدان النامية غير الساحلية، بما في ذلك المرور العابر، وتيسير التجارة والنقل، والطاقة وتكنولوجيات المعلومات والاتصالات، والتحول الاقتصادي الهيكلي، والتعاون بين البلدان النامية غير الساحلية وبلدان العبور، ووسائل التنفيذ والدعم الدولي، وكوفيد-19، ومجالات أخرى. وفي هذا الصدد، انضمت منغوليا إلى الاجتماع الافتتاحي لشبكة جهات التنسيق الوطنية للبلدان النامية غير الساحلية الذي عقد في 15 و 16 حزيران/يونيه 2022 في مركز التجارة الدولية في جنيف، والذي سمح لها بتبادل أفضل الممارسات بشأن تنفيذ خريطة الطريق ومتابعتها.
- 33 - وقدمت منغوليا إلى منظمة التجارة العالمية، باسم البلدان النامية غير الساحلية، الإعلان الوزاري للبلدان النامية غير الساحلية. واعتمد الإعلان في الاجتماع الوزاري لمنظمة التجارة العالمية الذي عقده مجموعة البلدان النامية غير الساحلية في 4 تشرين الثاني/نوفمبر 2021، باعتباره وثيقة من وثائق المؤتمر الوزاري الثاني عشر لمنظمة التجارة العالمية. ويتضمن الإعلان التزاماً بتنشيط عمل هذه المجموعة في جنيف، والاجتماع بانتظام، وتبادل الخبرات، والتماس المزيد من الدعم، بما في ذلك بناء قدرات البلدان النامية غير الساحلية، في المجالات الحاسمة من عمل منظمة التجارة العالمية.
- 34 - وتنفذ منغوليا مشاريع لتيسير التجارة وتطوير الهياكل الأساسية على الصعيد الإقليمي من خلال آليات مثل برنامج التعاون الاقتصادي الإقليمي لوسط آسيا ومبادرة منطقة نهر تومين الكبرى.
- 35 - وتعتبر منغوليا الطاقة المتجددة مورداً حيوياً لتنميتها وتهدف إلى تحقيق 30 في المائة من إجمالي إنتاجها للطاقة من مصادر الطاقة المتجددة بحلول عام 2030. وفي ضوء الإمكانيات الكبيرة لإمداد بلدان المنطقة بالموارد المعتمدة على الطاقة المتجددة، تسعى منغوليا إلى تنفيذ مشروع الشبكة الفائقة في شمال شرق آسيا.

36 - وتشكل المشاركة النشطة في التكامل الاقتصادي والتجاري في منطقة آسيا والمحيط الهادئ وتوسيع نطاق التعاون التجاري والاقتصادي مع شركاء منغوليا التجاريين الرئيسيين الهدف من رؤية عام 2050، وهي سياسة منغوليا للتنمية على المدى الطويل. وفيما يتعلق بالخط، بدأت منغوليا في 1 كانون الثاني/يناير 2021 في تنفيذ الاتفاق التجاري لآسيا والمحيط الهادئ، الذي كان قد صدق عليه البرلمان في كانون الأول/ديسمبر 2019. وتمثل البلدان الأعضاء في الاتفاق نحو 70 في المائة من إجمالي حركة التجارة الخارجية لمنغوليا، و 90 في المائة من صادراتها، وأكثر من 30 في المائة من وارداتها.

37 - ومنذ دخول اتفاق الشراكة الاقتصادية بين اليابان ومنغوليا حيز النفاذ في عام 2016، تتزايد واردات منغوليا من اليابان بشكل مطرد، في حين تشهد صادرات منغوليا إلى اليابان تقبلا ولم تظهر أي اتجاه معين. ويلزم الاضطلاع بمزيد من العمل لزيادة درجة استفادة الشركات المنغولية من الاتفاق. وتستكشف منغوليا أيضا إمكانية إبرام اتفاقات للتجارة الحرة مع الاتحاد الاقتصادي للمنطقة الأوروبية الآسيوية وجمهورية كوريا.

باء - الأمن البشري

38 - تعتبر منغوليا الأمن البشري، بحسب مفهومها للأمن القومي، ركيزة من الركائز الأساسية للأمن القومي في البلد. وتعتبر تهيئة بيئة وأحوال معيشية صحية وآمنة، وكفالة الأمن الغذائي، وضمان أمن الإقامة والبيئة المعيشية، وحماية الأشخاص من خطر التعرض للجرائم والاعتداءات، الأساس لكفالة الأمن البشري.

39 - واعتمد برلمان منغوليا في 1 نيسان/أبريل 2021 قانونا جديدا يتعلق بالمركز القانوني للمدافعين عن حقوق الإنسان، وأصبحت منغوليا بذلك أول بلد في آسيا يوفر إطار حماية للأشخاص الذين يتحدثون علنا عن شواغل وانتهاكات حقوق الإنسان. ودخل القانون حيز النفاذ في 1 تموز/يوليه 2021. ووضع القانون المتعلق بالمركز القانوني للمدافعين عن حقوق الإنسان نتيجة جهد جماعي استمر لسنوات بذلته حكومة منغوليا والمجتمع المدني ومجلس حقوق الإنسان بالتعاون مع وجود الأمم المتحدة في منغوليا. ويعني القانون الجديد أن المدافعين عن حقوق الإنسان في البلاد يتمتعون الآن بالحماية القانونية، في ظل إطار قانوني لاحترام حقوقهم وتعزيزها وإعمالها.

40 - ومنغوليا بلد يشكل مصدرا ومقصدا للرجال والنساء والأطفال الذين يتعرضون للاتجار بالأشخاص لأغراض الاستغلال الجنسي والعمل القسري. وتشير إحصاءات الشرطة الرسمية إلى أنه تم التعرف على هوية 350 فردا باعتبارهم من الضحايا داخل منغوليا وخارجها في الفترة من عام 2012 إلى عام 2022. وتشكل الفتيات والنساء اللواتي تم استدراجهن إلى الاتجار بالأشخاص لأغراض الاستغلال الجنسي لدى محاولتهن تحسين ظروف حياتهن ووضعهن الاجتماعي ما لا يقل عن 70 في المائة من ضحايا هذا الاتجار الذين يتلقون المساعدة في منغوليا.

41 - وانطلاقا من هذه الخلفية، أطلقت المنظمة الدولية للهجرة في 5 آذار/مارس 2021، بالشراكة مع مجلس تنسيق منع الجرائم في منغوليا، حملة "مظلة الحلم"، وهي حملة إعلامية في منغوليا لإذكاء الوعي بين الشباب بما ينطوي عليه الاتجار بالبشر، وبالتعريف بالجهة التي يتم لديها الإبلاغ عن الجريمة أو الحصول على معلومات مؤتمنة وموثوقة، وبكيفية إحالة قضية إلى السلطات أو التماس المساعدة.

42 - وانضمت منغوليا إلى ثماني معاهدات من أصل تسع معاهدات أساسية لحقوق الإنسان. ولم تنضم إلى الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم. ويتعاون البلد مع آليات وهيئات حقوق الإنسان. وقد قبل 170 من أصل 190 توصية من توصيات الاستعراض الدوري الشامل (الدورة الثالثة، آذار/مارس 2021) و 90 في المائة من التوصيات بموجب اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وأعد خطط عمل لتنفيذ هذه التوصيات بدعم من الأمم المتحدة. ويتخذ البلد خطوات لتعزيز اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في منغوليا وأنشأ آلية وطنية تحدد دور اللجنة في منع التعذيب. بيد أن الآلية لا تعمل بعد بكامل طاقتها. وألغت منغوليا عقوبة الإعدام في عام 2015، وهي خطوة أكسبت البلد الثناء على الصعيد العالمي. واستنادا إلى توصيات الاستعراض الدوري الشامل، يعمل البلد على وضع خطة عمل وطنية لتنفيذ المبادئ التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان. وعلاوة على ذلك، دعمت منغوليا اعتماد الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية في عام 2018. وسن البلد أيضا قوانين وأنشأ آليات مؤسسية لإعمال حقوق الطفل في إطار اتفاقية حقوق الطفل، بما في ذلك فيما يتعلق بسباق الخيل، والعنف العائلي، وتعليم الأطفال ذوي الإعاقة، والعقاب البدني.

43 - ومع ذلك، لا تزال هناك شواغل بشأن حقوق الإنسان تتعلق أساسا بالعنف ضد المرأة، والمواقف التمييزية، وتهميش الفئات الضعيفة، بما في ذلك الأشخاص ذوو الإعاقة وكبار السن، وحالات كثيرة من سوء المعاملة، والعنف ضد الأطفال، وانتهاكات حقوق الإنسان المرتبطة بالتدهور البيئي. وتعاني منغوليا من شدة تلوث الهواء والتربة والمياه في مناطقها الحضرية. وخلال موسم البرد الطويل، تعد مستويات تلوث الهواء في أولان باتار من بين أعلى المعدلات في العالم، مما يعرض للخطر الحق في مياه الشرب المأمونة والصحة ومستوى معيشي لائق. وعلى الرغم من أن حرية التعبير وحرية التجمع السلمي تكفلان عدم تدخل الحكومة وعدم فرضها للقيود، إلا أنه يتم توقيف إجراءات محددة للمجتمع المدني ومظاهرات سلمية بسبب الإجراءات التي تتخذها الشرطة. وتطرح أيضا مسألة مقاومة الضغوط في الحيز المدني، بما في ذلك الحيز المدني الرقمي، خلال جائحة كوفيد-19.

جيم - الأمن البيئي

44 - خلال فترة الإغلاق الشامل بسبب الجائحة، شهدت منغوليا علامات تدل على التعافي الذاتي المؤقت فيما يتعلق بطبقة الأوزون، وانخفاض مستوى تلوث الهواء، وتقلية الأنهار والمياه، وإحياء أنواع الحيوانات والنباتات.

45 - ويهدد التصحر سبل عيش أكثر من بليون شخص في جميع أنحاء العالم، وأصبحت العواصف الرملية الناشئة من منغوليا تطرح مشكلة كبيرة في المنطقة.

46 - ويتأثر نحو 78 في المائة من أراضي منغوليا بالتصحر أو تدهور الأراضي إلى حد ما. وتتمثل الأسباب الرئيسية لذلك في زيادة مقدارها 2,2 درجة مئوية في متوسط درجة الحرارة وانخفاض بنسبة 7 في المائة في هطول الأمطار السنوي على مدى السنوات الثمانين الماضية.

47 - وللمساهمة في مكافحة تغير المناخ على الصعيد العالمي، أعلن السيد خوريلسوخ من منصة الجمعية العامة في أيلول/سبتمبر 2021 عن حملة لزراعة بلايين الأشجار بحلول عام 2030.

دال - خلاصة

- 48 - يبين تقرير حكومة منغوليا عن الأنشطة التي اضطلعت بها في تنفيذ قرار الجمعية العامة 41/75 تصميم البلد على التنفيذ الكامل لأحكام القرار على الصعيدين الوطني والدولي.
- 49 - وتواصل منغوليا العمل على الدعوة إلى قبول مركزها على ثلاثة مستويات: مع الحكومات الوطنية، وفي المنطقة، ومع المجتمع الدولي. وفي السابق، ظلت منغوليا تركز على الحكومات الوطنية والمحافل الدولية، ولكن هذه الجهود ستتحوّل إلى منطقتها المباشرة بعد اعتراف الجمعية العامة رسمياً بمركزها. وستعاون منغوليا مع الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة للأسلحة النووية لتهيئة عالم خال من الأسلحة النووية.

رابعا - المساعدة المقدمة من كيانات الأمم المتحدة

- 50 - يستند هذا الفرع إلى المعلومات الواردة حتى الآن من برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومكتب الممثلة السامية لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، في ما يتعلق بأنشطة المساعدة التي اضطلع بها كل منهما خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

ألف - برنامج الأمم المتحدة للبيئة

[الأصل: بالإنكليزية]

[1 نيسان/أبريل 2022]

- 51 - يدعم برنامج الأمم المتحدة للبيئة منغوليا وبلداناً أخرى من خلال المشروع العالمي المعنون "مواءمة النظام المالي والاستثمار في الهياكل الأساسية مع التنمية المستدامة: نهج تحويلي". ويعمل البرنامج مع وزارة الاقتصاد والتنمية (وكالة التنمية الوطنية سابقاً) لدراسة الآثار البيئية والاجتماعية والاقتصادية للهياكل الأساسية للنقل المقرر إنشاؤها في منطقة خانغاي وتحديد الخيارات المتعلقة بالسياسة العامة والاستثمار لتحسين استدامة الهياكل الأساسية في هذا القطاع. وبدأ هذا المشروع في كانون الثاني/يناير 2021 وكان من المقرر أن ينتهي في حزيران/يونيه 2022.

- 52 - وقدم بنك غولومت (Golomt) في منغوليا في نيسان/أبريل 2021 تقريره الأول الذي يتناول فيه مبادئ الأعمال المصرفية المسؤولة المدعومة بمبادرة تمويل برنامج الأمم المتحدة للبيئة. وصدر تقريره عن التنمية المستدامة لعام 2020 في نيسان/أبريل 2021. ويتضمن التقرير دعم بنك غولومت للأعمال المراعية للبيئة، والمسؤولية الاجتماعية، والتعليم والصحة، وحماية التراث الثقافي، والقروض الخضراء، والمساواة بين الجنسين، ورضا العملاء وسلامتهم.

- 53 - ويدعم برنامج الأمم المتحدة للبيئة إدارة أراضي الخث ويعزز مرونة النظم الإيكولوجية الرعوية وسبل عيش الرعاة الرحل في منغوليا وعلى الصعيد العالمي من خلال مشروع يهدف إلى تطوير القدرة على تعزيز خدمات النظم الإيكولوجية لأراضي الخث في منغوليا وقدرة رعاة غزال الرنة من الشعوب الأصلية على الحد من تدهور الأراضي وتوفير خدمات النظم الإيكولوجية بشكل أفضل وزيادة قدرة المجتمعات المحلية على الصمود. والفرضية الرئيسية للمشروع هي أنه من أجل الحفاظ على خدمات النظم الإيكولوجية لأراضي الخث والحد من تدهور الأراضي، يجب تعميم مراعاة الإدارة المستدامة لأراضي الخث في أطر

السياسات العامة والسياسات القطاعية، وتعزيز قدرة الرعاة الرحل على المساهمة في إدارة الأراضي على نحو مستدام. ويلقى هذا المسعى الدعم في توليد المعارف وإدارة البيانات بشأن أراضي الخث بحيث يتسنى تنفيذ أنشطة الإدارة المستدامة لأراضي الخث والإبلاغ عنها ورصدها كما ينبغي. وسيتم تعزيز قدرات مجتمعات الرعاة الرحل بحيث تتمكن هذه المجتمعات من أن تشارك في عمليات إدارة المراعي ومن أجل كفالة أن تصبح معارف الشعوب الأصلية جزءاً من النهج المتبعة في الإدارة المستدامة للمناظر الطبيعية. ومن شأن عمليات التبادل بين المجتمعات المحلية على الصعيد العالمي أن تزيد تيسير نشر الممارسات الجيدة للمشروع، والدروس المستفادة من مساهمة الرعاة في الإدارة المستدامة للمناظر الطبيعية على الصعيد العالمي، بحيث تتاح إمكانية تكرار أفضل الممارسات على الصعيد العالمي. وسيولد المشروع فوائد بيئية عالمية من خلال وضع 20 000 هكتار من الأراضي تحت الإدارة المستدامة، واحتجاز انبعاثات 600 000 طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون، واستهداف المستفيدين مباشرة وعددهم 14 000 مستفيد. وبدأ هذا المشروع في حزيران/يونيه 2020 وينتهي في كانون الأول/ديسمبر 2025.

54 - ويدعم برنامج الأمم المتحدة للبيئة برنامج PlanetGOLD من خلال عمله مع مختلف أصحاب المصلحة على امتداد سلسلة توريد الذهب في منغوليا من أجل تحسين عمليات التعدين الحرفي على نحو مستدام باعتبارها فرصة هامة لكسب الرزق بالنسبة للمجتمعات المحلية النائية ومن أجل دعم تنقيح الأنظمة التي تحكم القطاع. ويعمل الفريق المعني بالمشروع، بالشراكة مع الحكومة الوطنية، على تهيئة بيئة مؤاتية لقطاع رسمي للتعددين الحرفي تعزز التنمية المجتمعية وتحسن الإنتاجية وتقضي على استخدام الزئبق. وينظم المشروع تدريباً لعمال المناجم بالتعاون مع الاتحاد الوطني للتعددين الحرفي والصغير النطاق في المقاطعات المستهدفة (سيلينغي، وخوفد، وغوبي/ألتاي). ويتناول التدريب الممارسات المسؤولة، والمسؤولية البيئية، وإعادة التأهيل في مجالات التعدين الحرفي، والصحة والسلامة المهنيين، وإدارة الأعمال التجارية والمالية، والعناية الواجبة، والجنسانية، وحقوق الإنسان. وبدأ هذا المشروع في كانون الأول/ديسمبر 2018 وينتهي في نيسان/أبريل 2024.

55 - ويهدف مشروع بناء القدرة على النهوض بعملية التكيف الوطنية في منغوليا إلى الحد من قابلية التضرر من آثار تغير المناخ عن طريق بناء القدرة على التكيف والقدرة على الصمود، وتيسير إدماج التكيف مع تغير المناخ، بطريقة متسقة، في السياسات والبرامج والأنشطة الجديدة والقائمة ذات الصلة، ولا سيما عمليات واستراتيجيات تخطيط التنمية، داخل جميع القطاعات ذات الصلة وعلى مختلف المستويات، حسب الاقتضاء. ويخطط المشروع لتقديم خطة التكيف الوطنية النهائية للبلاد في عام 2022.

56 - وعين برنامج الأمم المتحدة للبيئة موظفاً كجهة تنسيق على مستوى فريق الأمم المتحدة القطري في منغوليا لتعزيز تقديم الدعم الاستشاري البيئي إلى المنسق المقيم وفريق الأمم المتحدة القطري، بالاعتماد على الخبرة الفنية المستمدة من جميع أنشطة برنامج الأمم المتحدة للبيئة.

باء - مكتب الممثلة السامية لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية

[الأصل: بالإنكليزية]

[6 نيسان/أبريل 2022]

منغوليا: بلد من البلدان النامية غير الساحلية المتضررة من الآثار المدمرة لجائحة كوفيد-19

57 - تندرج منغوليا في مجموعة البلدان النامية غير الساحلية المعترف بها رسمياً، وعددها 32 بلداً، التي تواجه طائفة واسعة من التحديات الإنمائية بسبب افتقارها إلى منافذ برية مباشرة إلى البحر. وتتميز هذه البلدان بنقاط ضعف هيكلية وجغرافية، بما في ذلك البعد والعزلة عن الأسواق العالمية، والمعايير الحدودية الإضافية، وإجراءات المرور العابر المرهقة، والنظم اللوجستية غير الفعالة، وضعف الهياكل الأساسية، تتسبب في تكبد هذه البلدان تكاليف نقل أعلى بكثير بالمقارنة مع البلدان الساحلية.

58 - وعلى مدى العامين الماضيين، أدت جائحة كوفيد-19 إلى تضخيم نقاط الضعف الموجودة سابقاً في البلدان النامية غير الساحلية. وقد أثرت تحديات مثل القيود التي تفرضها بلدان العبور على التنقل والتجارة، والمشاكل على الحدود، وعمليات الإغلاق الشامل، واختلالات سلاسل الإمداد العالمية، وصدمات أسعار السلع الأساسية، في التنمية الاجتماعية الاقتصادية للبلدان النامية غير الساحلية وقدرتها على التعافي على نحو مستدام، ولا تزال تعوق تحقيق ذلك.

59 - ويؤثر أيضاً اقتران جائحة كوفيد-19 ونقاط الضعف الهيكلية والجغرافية التي تعاني منها البلدان النامية غير الساحلية على قدرة هذه البلدان على تحقيق أهداف برنامج عمل فيينا لصالح البلدان النامية غير الساحلية وإحراز تقدم كبير نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

اقتصاد منغوليا في سياق الجائحة

60 - تعتمد منغوليا بشكل كبير على جارتها المباشرتين في التجارة وهما: الصين، شريكها الرئيسي من حيث الصادرات، والاتحاد الروسي والصين، شريكها الرئيسي في الاستيراد. وارتقى البلد إلى مركز بلد متوسط الدخل من الشريحة العليا مع استقرار معدل النمو عند 6,5 في المائة في عام 2018، وبلغ درجة الفئات العالية في مجال التنمية البشرية⁽¹⁾.

61 - وفي مرحلة مبكرة من جائحة كوفيد-19، نجحت منغوليا في الوقاية من العدوى والتصدي للجائحة على حد سواء ولم تشهد انتقال العدوى مجتمعياً حتى منتصف تشرين الثاني/نوفمبر 2020. بيد أن عدد حالات كوفيد-19 ارتفع بشكل كبير بعد منتصف تشرين الثاني/نوفمبر من ذلك العام. وحتى 4 شباط/فبراير 2022، سُجِّلَت في البلد 788 446 حالة مؤكدة و 2 043 حالة وفاة⁽²⁾.

(1) انظر <https://mongolia.un.org/en/about/about-the-un>

(2) انظر <https://covid19.who.int/region/wpro/country/mn>

62 - وللتصدي لانتقال كوفيد-19 على الصعيد المحلي، فرضت منغوليا في عام 2020 تدابير الوقاية والتصدي، وحظرا كاملا على جميع عمليات عبور الحدود⁽³⁾. وأسفرت هذه التدابير عن عواقب وخيمة على النشاط الاقتصادي للبلد. فعلى سبيل المثال، أدى تأثير الإغلاق الشامل للبلاد خلال جائحة كوفيد-19 إلى تقاوم انخفاض النمو في المجالات الصناعية والخدماتية الأخرى. ونتيجة لذلك، انكمش الاقتصاد المنغولي بنسبة 7,3 في المائة في الأشهر التسعة الأولى من عام 2020، وهو من أسوأ حالات الانكماش منذ تسعينات القرن العشرين⁽⁴⁾.

63 - وخلال تلك الفترة، ارتبط أكبر انخفاض في النمو الاقتصادي بانكماش في صادرات الفحم والنفط الخام، التي شكلت 45 في المائة من إجمالي الصادرات في عام 2019، وذلك بسبب ضعف الطلب من الصين، وفرض حظر مؤقت على الصادرات في شباط/فبراير وآذار/مارس من عام 2020. وانكمشت أيضا بشكل كبير صادرات النحاس، التي شكلت 24 في المائة من إجمالي الصادرات في عام 2019، بسبب إغلاق الحدود مع الصين وحصول انخفاض حاد في الأسعار حيث أدت صدمة كوفيد-19 إلى وقف الطلب العالمي⁽⁵⁾.

64 - وانكمشت واردات السلع والخدمات بشكل أكبر في عام 2020، وانخفضت بنسبة 8 في المائة من كانون الثاني/يناير إلى أيلول/سبتمبر 2020، مقارنة بتوسع بنسبة 23,2 في المائة قبل عام، ويرجع ذلك جزئيا إلى طلب أضعف على خدمات النقل في أعقاب القيود المفروضة على السفر وأنشطة الشاحنات المحدودة وانخفاض في السياحة الخارجية⁽⁶⁾.

65 - وبدأ انتعاش النمو الاقتصادي في منغوليا في نهاية عام 2020، مدفوعا بارتفاع أسعار السلع الأساسية، وتخفيف التدابير الوقائية المتخذة نتيجة كوفيد-19، ومبادرة من الحكومة لتعزيز الصادرات، وزيادة كبيرة في الاستثمار الخاص، وخاصة في قطاع التعدين⁽⁷⁾. وتبدد هذا الانتعاش الاقتصادي إلى حد كبير في الربع الثاني من عام 2021 بسبب القيود التي فرضت في أيار/مايو 2021 على التنقل، والاختلالات في إمدادات المنتجات المستوردة وصادرات السلع الأساسية⁽⁸⁾. وكان من المتوقع أنه مع تلاشي مخاطر الجائحة وتعزيز الانتعاش العالمي، سينتعث النمو الاقتصادي في منغوليا وتتسارع وتيرته في عام 2022، مدفوعا بمعدل التبادل التجاري المؤاتي وارتفاع الطلب على الصادرات⁽⁹⁾.

(3) انظر https://mongolia.un.org/sites/default/files/2021-04/2017-2020_%20UN%20Country%20Results%20Report%20Mongolia_ENG_final.pdf و <https://openknowledge.worldbank.org/handle/10986/35161>

(4) انظر <https://openknowledge.worldbank.org/handle/10986/35161>

(5) المرجع نفسه.

(6) المرجع نفسه.

(7) المرجع نفسه.

(8) انظر www.worldbank.org/en/country/mongolia/overview#1

(9) انظر www.adb.org/news/mongolia-growth-gradually-recover-2021-adb

66 - بيد أن الحرب في أوكرانيا تهدد، وفقا للبنك الدولي⁽¹⁰⁾، تعافي بلدان شرق آسيا والمحيط الهادئ من صدمة كوفيد-19. فعلى سبيل المثال، تؤدي التدابير التقييدية المفروضة على المجال الجوي، وعدم اليقين لدى الجهات المتعاقدة، والشواغل الأمنية إلى تعقيد جميع طرق التجارة التي تمر عبر الاتحاد الروسي وأوكرانيا⁽¹¹⁾. وهذا يؤثر على منغوليا التي هي مستورد كبير للوقود من الاتحاد الروسي.

67 - ويشير البنك الدولي إلى أنه نتيجة للحرب، تشهد منغوليا بالفعل انخفاضا في الدخل الحقيقي، وهي عرضة للصدمات المالية وصدمات في النمو على الصعيد العالمي بسبب ديونها الكبيرة⁽¹²⁾. ومع ذلك، يتوقع مصرف التنمية الآسيوي أن يظل النمو الاقتصادي في منغوليا في عام 2022 أعلى بشكل معتدل مما كان عليه في عام 2021، وأن ينتعش في عام 2023⁽¹³⁾.

تغير المناخ بوصفه عاملا آخر يزيد من نقاط ضعف منغوليا

68 - تعاني منغوليا أيضا من آثار تغير المناخ، مما يزيد إلى حد كبير من نقاط ضعفها. فبين عامي 1940 و 2015، شهد البلد احترارا تخطى درجتين مئويتين وانخفاضا في هطول الأمطار. وأدى ذلك إلى الجفاف المزمّن، وزاد من إمكانية التعرض للآثار الثانوية مثل العواصف الترابية. وتشير التوقعات إلى أنه، عند أعلى المستويات في مسار الانبعاثات في المستقبل، قد يتجاوز متوسط الاحترار 5 درجات مئوية بحلول نهاية القرن، الأمر الذي من شأنه أن يزيد من حدة المخاطر الناجمة عن الظواهر المناخية المتطرفة، مثل موجات الحر وحالات الجفاف وفيضانات الأنهار، وأن يهدد الأمن الغذائي في منغوليا من خلال فرض ضغوط إضافية على المحاصيل الزراعية، وخاصة القمح⁽¹⁴⁾. وللتصدي لتأثير تغير المناخ ومواجهة التصحر، وهما مسألتان رئيسيتان بالنسبة لمنغوليا، أطلقت الحكومة في عام 2021 حملة لزراعة بلايين الأشجار بحلول عام 2030، وهي تعتبر تغير المناخ والتصحر مجالين رئيسيين من المجالات ذات الأولوية⁽¹⁵⁾.

دعم المكتب لمنغوليا وتعاونها معها

69 - يدعم مكتب الممثلة السامية لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية منغوليا والبلدان الأحد وثلاثين الأخرى من البلدان النامية غير الساحلية عن طريق زيادة الوعي الدولي باحتياجات هذه البلدان والتحديات التي تواجهها، وحشد الدعم الدولي، وتنسيق استجابة منظومة الأمم المتحدة.

70 - وفي إطار هذا الدور، واصل المكتب تقديم الدعم إلى مجمع الفكر الدولي للبلدان النامية غير الساحلية، الذي استضافته حكومة منغوليا في أولان باتار. ويوفر مجمع الفكر مركزا متميزا للبحوث

(10) انظر www.worldbank.org/en/news/press-release/2022/04/04/east-asia-and-pacific-economic-recovery-faces-risks-from-the-war-in-ukraine-us-monetary-tightening-and-china-slowdown.

(11) انظر https://unctad.org/system/files/official-document/osginf2022d1_en.pdf.

(12) انظر www.worldbank.org/en/news/press-release/2022/04/04/east-asia-and-pacific-economic-recovery-faces-risks-from-the-war-in-ukraine-us-monetary-tightening-and-china-slowdown.

(13) انظر www.adb.org/sites/default/files/publication/784041/ado2022.pdf.

(14) انظر www.adb.org/sites/default/files/publication/709901/climate-risk-country-profile-mongolia.pdf.

(15) انظر A/76/PV.7.

العالية الجودة والمشورة في مجال السياسات العامة للمساهمة في تبادل الخبرات وتعزيز قدرات البلدان النامية غير الساحلية. وما فتئ المكتب يدعو بنشاط إلى التصديق على الاتفاق المتعدد الأطراف لإنشاء مجمع فكر دولي لصالح البلدان النامية غير الساحلية، الذي دخل حيز النفاذ في 6 تشرين الأول/أكتوبر 2017، بعد أن صدقت عليه 10 بلدان من البلدان النامية غير الساحلية.

71 - ومنح المكتب مركز المراقب في مجلس محافظي مجمع الفكر في تموز/يوليه 2019. وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2020، وقع المكتب باسم الأمم المتحدة مذكرة تفاهم مع مجمع الفكر لإقامة تعاون أكبر في العمل من أجل التنفيذ الكامل لبرنامج عمل فيينا.

خامسا - خلاصة

72 - تقدم جهات مختلفة من إدارات الأمم المتحدة ووكالاتها وصناديقها وبرامجها، على النحو المبين في هذا التقرير، المساعدة إلى منغوليا في معالجة الجوانب الإنمائية والإيكولوجية والاقتصادية والإنسانية والجوانب المتعلقة بالأمن البشري من أمنها الدولي. ويأمل الأمين العام في أن تواصل المساعدة التي تقدمها الأمم المتحدة الإسهام في تعزيز مركز منغوليا كدولة خالية من الأسلحة النووية وفي تحقيق التنمية المستدامة والنمو المتوازن.